Forum des Alternatives Maroc
oOoOox lⵉ ⵔⵉⵎⴰⵏⵜⵉⵏ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
منتدى بدائل المغرب

المجتمع المدني والإصلاح الدستوري

المجتمع المدني والإصلاح الدستوري

الفهرس :

تقديم 3

أرضية النقاش 4

الإعلان 7

التقرير الختامي 12

مقدمة:

في إطار الحراك والنقاش الذي يعرفه المغرب حول التعديلات الدستورية، اتبع منتدى بدائل المغرب مقاربه تعتمد على فتح النقاش مع الفاعلين الجمعويين الجهويين والوطنيين حول المجتمع المدني والإصلاح الدستوري، إذ بادر المنتدى ،بتنسيق مع مختلف الفعاليات الجمعوية الوطنية والجهوية، وبشراكة مع عدة جمعيات محلية ، إلى تنظيم سبعة ملتقيات جهوية ،بمناطق مختلفة من المغرب (العيون ،أكادير ،مراكش ،الراشدية ،فاس، تطوان ،وجدة) وذلك بتاريخ 16 أبريل 2011.

وقد عرفت اللقاءات الجهوية مشاركة حوالي 1000 جمعية وشبكة جمعوية توجت بمنتدى وطني عقد بالرباط يومي 7 و8 مايو الماضي شارك فيه ممثلون وممثلات عن هذه الشبكات فاق عددهم 161 مشاركا. وقد تدارس خلاله الفاعلون الجمعويون، إلى جانب أساتذة باحثين ومختصين حصيلة المنتديات الجهوية، حيث تم تجميع الخلاصات والتوصيات الصادرة عن اللقاءات الجهوية وتطويرها من خلال النقاش وتبادل وجهات النظر وإغنائها انطلاقا من النقاش مع مختلف الجمعيات والمنظمات الوطنية والجهوية التي أصدرت بدورها مذكرات وأوراق، ضمنتها مقترحات وتصورات حول النص الدستوري المرتقب.

وقد تمخض عن هذه الديناميات مجموعة من الخلاصات والتوصيات والمقترحات تؤسس للمداخل التي من شأنها إفراز نص دستوري جديد ينخرط في منظومة حقوق الإنسان في شموليتها، يكرس الإنصاف والمساواة، ويفصل بين السلط، ويؤسس لأفق ديموقراطي وتنموي أوسع. وفي هذا الصدد، صادق المشاركون والمشاركات على إعلان مبادئ تؤسس، حسب وجهة نظر المشاركات والمشاركين، لدستور الدولة الديمقراطية. كما ضمنت خلاصات جميع هذه النقاشات في تقرير تركيبي عام.

ويود منتدى بدائل المغرب الإشارة إلى نجاح مقاربته في هذه الصدد، والتي يكمن الهدف الأساسي منها فتح وتوفير فضاءات موسعة للنقاش العمومي ونقله إلى مختلف جهات المملكة وإشراك أكبر عدد من الفاعلين المدنيين، ثم تحقيق التقائيتهم مع المختصين والجمعيات المركزية، علما أن خلق دينامية النقاش وفتح فضاءات للتعبير الحر تكتسي أهمية قصوى وتعد ركيزة أساسية لا تقل أهمية في حد ذاتها عن صياغة النص الدستوري.

كما يعتزم المنتدى وشركاؤه مواصلة هذه الدينامية اعتمادا على نفس المنهجية قبل وبعد صدور الوثيقة الدستورية، وفتح نقاشات أخرى لمواكبة دينامية بناء دولة القانون والمجتمع الديمقراطي.

المجتمع المدني والإصلاح الدستوري

خلال العقود الثلاثة الماضية، برز بوضوح دور المجتمع المدني في إحداث التغييرات الهيكلية التي عرفتها البلاد، وكان في مقدمة النقاشات من أجل التغيير نحو الديمقراطية. غير أنه لم يتم التطرق للإصلاحات الدستورية المرتبطة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والحقوق الثقافية والحق في التنمية بصفة شمولية، بل تمت ملامستها وفق مقاربة موضوعاتية.

وقد ساهمت التعبئة والمرافعة والنقاشات التي قادتها الحركة الجمعوية بشكل كبير في صياغة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي تجد راهنية تفعيلها اليوم ضمن مطالب حركة 20 فبراير.

لقد استطاعت حركة 20 فبراير بفضل جرأتها بنقل هذا النقاش إلى الشارع وإخراجه من الصالونات والأماكن المغلقة، مما فرض على وسائل الإعلام مواكبة هذا الزخم من النقاشات العمومية.

إن حركة المجتمع المدني وهي متمسكة باختياراتها المتمثلة في النضال من أجل الديمقراطية واحترام الحقوق في شموليتها مدعوة اليوم إلى المساهمة في النقاش العمومي، عن طريق التعبئة وتقديم المقترحات والبدائل، من أجل دسترة هذه الحقوق، بوصف التنصيص عليها في الدستور أحد ضمانات احترامها واستمراريتها. ويظل النقاش الحر والمفتوح والمسؤول السبيل الوحيد بالنسبة إلى المجتمع المدني لتملك أوراش الإصلاحات وصياغة المقترحات الكفيلة بتكريس دولة القانون.

السياق :

إن النقاشات الجارية حاليا حول الإصلاحات الدستورية لا يمكن فصلها عن السياق المغاربي ولا عن تحركات وتطلعات شعوب المنطقة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. كما لا يمكن فصلها عن الأزمة العامة الناتجة عن النيوليبرالية التي فاقمت الأوضاع في دول الجنوب.

ويساعدنا هذا السياق على توضيح الخيارات الأساسية من أجل التغيير، بين خيار الديمقراطية وخيار الهمجية والعنف والقمع.

إن المجتمع المدني راهن دائما على المسار السلمي من أجل التغيير، والنقاش الحر لبلورة الأفكار والمقترحات، ولكنه اليوم مطالب بإبداع الأشكال التنظيمية المناسبة لإعمال هذا التغيير، انسجاما مع الدينامية التي أطلقتها حركة 20 فبراير.

إن حركة 20 فبراير تشكل استمرارية لنضالات الشعب المغربي والقوى الديمقراطية، ولكن في نفس الآن تشكل قطيعة مع التردد والانتظارية وتعطي نفسا جديدا لوسائل النضال والتنظيم التي برهنت على نجاعتها المنتديات الاجتماعية والحركات الاجتماعية عبر العالم.

إن من واجبنا كمواطنين ومواطنات ومنظمات المجتمع المدني المساهمة في هذه النقاشات وتوسيع فضاءات التبادل من أجل الربط بين مختلف المبادرات، وذلك لصياغة مقترحات من شأنها أن تساهم في إرساء الدعائم الدستورية للدولة الديمقراطية ودولة القانون.

إن منتدى بدائل المغرب، وهو ينخرط في هذه الدينامية الوطنية والجهوية التي تلتقي مع توجهاته واستراتيجيته الهادفة إلى دعم ومساندة الحركات الاجتماعية من أجل البحث عن بدائل، يطلق اليوم نقاشا وطنيا وجهويا من أجل النهوض بالتعبير عن مختلف الآراء التي تحملها مكونات المجتمع المدني حول الإصلاحات الدستورية.

وبناء على ذلك، ينظم منتدى بدائل المغرب بتاريخ 16 أبريل 2011 سلسلة من اللقاءات في مختلف جهات المغرب تهدف إلى تعميق النقاش حول القضايا المتعلقة بمجال اشتغال المجتمع المدني من قبيل دسترة حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على مجال الحريات العامة والحريات الفردية وحرية المعتقد.

وستتم أيضا مناقشة البعد الثقافي واللغوي بهدف إبراز مطالب الحركة الأمازيغية في إيجاد وضع متساو لها في الحقل اللغوي والثقافي المغربي. كما أن مسألة المساواة بين الرجل والمرأة ومحاربة جميع أشكال التمييز ضد النساء كانت وستبقى مسألة مركزية في نضالنا كديمقراطيين.

كما سيتناول النقاش محور الجهوية وتحديات التنمية الاجتماعية والترابية، من خلال نقل هذا النقاش إلى الجهات حول التقطيع (طبيعته وأسبابه، الصلاحيات السياسية...)، وفرص التنمية ودور الجماعات المحلية وروح التضامن بين الجهات.

إننا كمجتمع مدني معنيون بالنقاش حول الديمقراطية بصفة عامة، غير أنه يجب التذكير بأن الديمقراطية التمثيلية تتراجع باستمرار إن لم نقل في وضع توقف تام، لذلك تطرح بإلحاح مسألة دسترة الديمقراطية التشاركية بوصفها أداة للتوازن والتنظيم، وأيضا بوصفها أداة للحكامة ترتكز على القرب من المواطنات والمواطنين.

إن المجتمع المدني الذي كان طيلة العقود الماضية في قلب التحولات المجتمعية على الرغم من تشتت جهوده وسعيه المتواصل إلى وضع معايير واضحة وشفافة لحكامة ترسخ الديمقراطية الداخلية، يتطلع اليوم إلى أن تتم دسترة أدواره ووضعيته، على غرار الأحزاب السياسية والنقابات، بهدف توضيح دور جميع الفاعلين.

إن هذه اللحظة التاريخية التي ترتبط بالدينامية الكبيرة التي خلقتها حركة 20 فبراير تعتبر فرصة للمساهمة الفاعلة في تحقيق التغيير العميق للقانون الأسمى للبلاد، لحظة لبروز القوة الاقتراحية المدنية، وأيضا لحظة لتجاوز المسلسل غير مكتمل الإصلاحات، من أجل بناء مغرب ديمقراطي، يثمن عاليا موارده البشرية ويمنح ثقته لطاقاته الشابة.

إعلان مبادئ حول
«المجتمع المدني والإصلاح الدستوري»

الرباط في 2011/05/08

تقديم:

في إطار الحراك الاجتماعي والسياسي الذي يعرفه المغرب والنقاش والحوار الدائر حول الإصلاحات الدستورية، وبهدف إشراك المجتمع المدني في وضع مقترحات تعبر عن مطالبه الدستورية ورؤيته للإصلاحات الدستورية، نظم منتدى بدائل المغرب بشراكة مع عدد من الجمعيات والشبكات الجمعوية ثمانية لقاءات جهوية عرفت مشاركة حوالي 1000 جمعية وشبكة جمعوية توجت بمنتدى وطني عقد بالرباط يومي 7 و8 ماي 2011. وقد تدارس خلاله ممثلات وممثلو الجمعيات والشبكات الجمعوية وأساتذة باحثون ومختصون حصيلة المنتديات الجهوية، حيث تم تجميع خلاصاتها وتطويرها من خلال النقاش الجدي وتبادل وجهات النظر.

وقد خلص المنتدى الوطني حول «المجتمع المدني و الإصلاح الدستوري» إلى أن يعتمد الدستور الجديد :

في المبادئ التوجيهية :

- بناء دولة حديثة مواطنة ذات حكامة ديمقراطية تكرس السيادة الشعبية والمساواة في الحقوق والواجبات والمساواة أمام القانون وفي القانون
- تكريس الدستور لقيم الحرية والتقدم والمساواة بين الجنسين والحداثة والعدالة واحترام كرامة الإنسان

- بناء دولة قائمة على فصل السلط واستقلال القضاء والمساءلة والمحاسبة والنزاهة
- محاربة الهشاشة والامتيازات والفوارق الاجتماعية الصارخة
- محاربة المحسوبية والريع واستغلال النفوذ
- رد الاعتبار للمؤسسات وإعادة الثقة فيما بينها وبين المواطنين
- خضوع العمل السياسي للمساءلة : لا قدسية في العمل السياسي
- سمو المواثيق الدولية وملائمة التشريعات الوطنية مع مقتضياتها.

في مداخل الإصلاح الدستوري :

الإصلاح الدستوري في حد ذاته غير كاف إذا لم يقترن بإصلاحات عميقة ترتكز على :

- إصلاح مدونة الانتخابات والقوانين الانتخابية.
- إعادة النظر في قانون الأحزاب بما يضمن الشفافية والنزاهة وحرية التعبير والتأسيس وتنظيم عمليات التمويل والعتبة وإشكالية الترحال السياسي.
- إقرار الحقوق الأساسية للنساء والمساواة الفعلية بين النساء والرجال وإرساء الآليات والتدابير والضمانات الملزمة لتحقيقها.
- تخليق الحياة السياسية : محاربة الرشوة والمحسوبية والزبونية على كل المستويات، وذلك بمتابعة ومحاكمة الأشخاص المتورطين في اختلاس الأموال العمومية والرشوة والتعذيب وأعمال العنف ضد المظاهرات السلمية.
- اتخاذ التدابير الاستعجالية لبناء الثقة، ومنها أساسا إطلاق سراح جميع المعتقلين ضحايا المحاكمات غير العادلة والكشف عن مصير باقي المختفين قسرا مجهولي المصير.

مبادئ أساسية :

- سمو الدستور النابع من الإرادة الشعبية.
- الشعب المغربي مصدر السيادة والسلطة التي يمارسها مباشرة عبر الاستفتاء والاقتراع العام وعبر العريضة وبشكل غير مباشر عن طريق المؤسسات المنتخبة.
- الاعتراف بالتنوع الثقافي والتعدد اللغوي واعتبار اللغتين العربية والأمازيغية لغتين رسميتين.
- تكريس مبدأ سمو المعايير والاتفاقيات والالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في بعدها الكوني والشمولي ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عموما على القانون الوطني مع نشر ذلك في الجريدة الرسمية.
- تكريس مبدأ الحق في الحياة وإلغاء عقوبة الإعدام.
- تكريس مبدأ قرينة البراءة والحق في المحاكمة العادلة وتجريم الاختفاء القسري والتعذيب والاعتقال التعسفي والعنصرية والكراهية وكل الممارسات المهينة والماسة بالسلامة الجسدية والمعنوية للإنسان.
- التنصيص على الحق في حرية الرأي والمعتقد طبقا للقيم الكونية للحقوق ذات الصلة.
- ضمان احترام كل المعطيات المتعلقة بالحياة الشخصية للأفراد.
- ضمان احترام سرية المراسلات والاتصالات الهاتفية والإلكترونية.
- التنصيص على الحق في الولوج إلى المعلومة وحرية التعبير والنشر وفق المعايير الأخلاقية في الأنظمة السياسية الديمقراطية، وإقرار الحق في الإعلام الجماعاتي (médias communautaires) كشكل من أشكال التعبير والتواصل.
- ضمان المساواة أمام القانون دون تمييز عرقي أو جنسي أو ديني أو اختيار فلسفي.

- تكريس المساواة بين المرأة و الرجل في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- التكريس الدستوري لحق الأطفال في الحماية والعناية الضرورية، واعتبار المصلحة الفضلى للطفل في كل الأعمال أو التدابير العامة أو الخاصة المتعلقة بالأطفال.
- التكريس الدستوري للحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة.
- ضمان الحق في التعليم والصحة والشغل والسكن والحق في بيئة سليمة وجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والضمانات الأساسية لحياة كريمة، والانخراط في البروتوكول الاختياري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان حق الانتصاف أمام المحاكم.
- التنصيص على إجبارية احترام البعد البيئي في السياسات العمومية والخاصة وتجريم تدمير البيئة والتلوث.
- تكريس الضمانات التي تمكن الجمعيات من القيام بمهامها وأدوارها بكل حرية في التأسيس والتجمع والتظاهر والإسهام في بناء المواطنة والديمقراطية ومراقبة السلطات والسياسات العامة وذلك في احترام لمبادئ الديمقراطية والتعددية.
- دسترة دور الجمعيات، إلى جانب الأحزاب السياسية والنقابات، في تأطير المواطنات والمواطنين.
- تأسيس مجلس وطني للحياة الجمعوية ينص ميثاقه وأهدافه وصلاحياته وتشكيله وتدبيره وتمويله على ضمان استقلاليته في التدبير والقرار، والإسراع في وضع سياسات عمومية منسجمة تجاه الحركة الجمعوية.
- إعطاء أهمية خاصة للشباب، من خلال إحداث ودسترة مجلس وطني للشباب.
- دسترة الحق في الأمن ومبادئ الحكامة الأمنية بشكل يخضع السياسات الأمنية لسلطة الحكومة وتحت مراقبة البرلمان ويضمن رقابة مجتمعية عليها.

- توسيع وتوطيد أدوار المؤسسات الوطنية وهيئات المراقبة والارتقاء بها إلى آليات للمراقبة الفعلية طبقا للمعايير الدولية في مجال الحكامة بما يضمن احترام حقوق الإنسان.
- دسترة ومأسسة مبدأ تقييم السياسات العمومية للدولة وللجماعات الترابية، وخلق آلية مستقلة للتقييم على مستوى البرلمان، يعهد إليها تقييم السياسات العمومية بطريقة دورية.
- دسترة نظام وطني للحكامة الديمقراطية يوضح حالات التنافي فيما بين المسؤوليات العمومية والوظائف السياسية والتمثيلية والإدارية من جهة، ويحدد حالات عدم الجمع بين الوظائف السياسية والمالية، من جهة أخرى.
- تأسيس حكامة محلية ديمقراطية ودسترة الديمقراطية التشاركية تماشيا مع متطلبات المجتمع في المشاركة في تدبير الشأن العام بموازاة وتكامل مع آليات الديمقراطية التمثيلية.
- وضع جميع الإجراءات التشريعية من أجل جهوية حقيقية ترتكز على حكومات وبرلمانات محلية ذات سلطات تقريرية وتدبيرية طبقا للمعايير المعتمدة في هذا الصدد وذلك في إطار وحدة الوطن.
- انتخاب مجالس الجماعات المحلية بالاقتراع المباشر والتنصيص على استقلالها المالي والإداري ورفع الوصاية عنها ضمانا لتحقيق الصالح العام.
- تكريس إجبارية التضامن والتوزيع العادل للثروات بين المواطنات والمواطنين و بين مختلف الجهات.

منتديات «المجتمع المدني والإصلاح الدستوري» - التقرير التركيبي -

في إطار مواكبة النقاشات الجارية في بلادنا حول الإصلاح الدستوري، نظم «منتدى بدائل المغرب» مع شركائه من جمعيات المجتمع المدني، يوم 16 أبريل 2011، سلسلة من المنتديات الجهوية تحت شعار «المجتمع المدني والإصلاح الدستوري»، احتضنتها كل من :

- ✓ فاس بشراكة مع «حركة بدائل مواطنة»،
- ✓ الراشيدية بشراكة مع «الأنسجة الجمعوية لمنطقة الجنوب الشرقي»،
- ✓ العيون بشراكة مع "منتدى الساقية الحمراء ووادي الذهب للديمقراطية والتنمية"،
- ✓ مراكش بشراكة مع "جمعية فضاء المنشطين الشباب"،
- ✓ أكادير بشراكة مع "الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة"،
- ✓ وجدة بشراكة مع "جمعية بني يزناسن للثقافة والتنمية والتضامن"،
- ✓ تطوان بشراكة مع "شبكة العمل المدني".

وقد عرفت هذه المنتديات مشاركة أزيد من 1100 شخص يمثلون أزيد من 800 من الهيئات والجمعيات المدنية المنتمية للجهات التي شملها البرنامج المذكور، وتم خلالها إلقاء ما يزيد عن 54 مداخلة ساهم فيها باحثون جامعيون وناشطون جمعويون وحقوقيون وخبراء وطنيون ومحليون.

وقد شكلت هذه المنتديات فرصة للمشاركات والمشاركين في فعالياتها لتبادل الرأي في عدد من القضايا ذات العلاقة بالنقاش الدستوري الجاري في المغرب في الوقت الحاضر، ولاسيما التفكير في المساهمات الممكنة للفاعل المدني في هذا المجال.

كما شكلت مناسبة أكد من خلالها المشاركون على أهمية الديناميكية السياسية والاجتماعية التي أطلقتها حركة 20 فبراير، وأهمية مواصلة الحركة الجمعوية دعم ومساندة هذه الحركة، والانخراط الفعلي والفعال في الحراك الاجتماعي والحقوقي الديمقراطي الدائر في هذه المرحلة.

وتتويجا لهذه الدينامية الجهوية، نظم "منتدى بدائل المغرب" بالهرهورة يومي 6 و7 ماي 2011، لقاء وطنيا تحصيليا، يهدف من خلاله استكمال النقاش والتشاور بين ثلة من الهيئات المدنية ومن الفاعلين المدنيين حول الإصلاح الدستوري المطروح في بلادنا، وبحث الإضافات الممكنة لحصيلة المناقشات التي تمت على مستوى المنتديات الجهوية، فضلا عن التفكير في الصيغ الممكنة التي تسمح للمجتمع المدني بتتبع ومواكبة مختلف مراحل الإصلاح الدستوري.

وهكذا، فقد شكل التقرير التركيبي للمنتديات الجهوية أرضية للنقاش في هذا المنتدى الوطني، الذي عرف تنظيم ثلاثة جلسات :

جلسة أولى أنصب فيها النقاش فيها حول المحور الأول من التقرير المتعلق ب"دسترة توصيات الإنصاف والمصالحة وسمو المعايير الدولية"، وتم خلالها تقديم أربعة تعقيبات من طرف الأساتذة : خديجة مروازي، لطيفة البوحسيني، خديجة الروكاني، إلهام بشار.

جلسة ثانية تناولت المحور الثاني من التقرير المتعلق ب"الحكامة المحلية والجهوية، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، وعرفت تقديم ثلاثة تعقيبات للأساتذة : أحمد بن الشيخ، عبد العزيز المسعودي، وعصام الموساوي.

بينما خصصت الجلسة الثالثة لبحث موضوع "المجتمع المدني والإصلاح الدستوري : أية إستراتيجية للتتبع والمرافعة"، على ضوء الأرضية التي قدمها في هذا الصدد الأستاذ كمال الحبيب.

وعلى ضوء المداخلات التي قدمت، سواء في المنتديات الجهوية أو في اللقاء التحصيلي، والتعقيبات والنقاشات التي صاحبتها، يمكن تحديد أهم الخلاصات التي توصل إليها المشاركون في ما يلي :

أولا : المقترحات الخاصة بتنظيم السلطات وتحديد العلاقات بينها:

- إرساء قواعد نظام ديمقراطي، يقوم على أساس الانتقال من "الملكية التنفيذية" إلى "الملكية البرلمانية"، واعتبار المطالبة بالتكريس الدستوري لهذا النظام العنوان الرئيسي لحركة النضال المدني، إلى جانب حركة النضال السياسي والشبابي، من أجل دستور ديمقراطي.
- التنصيص على الخيار الديمقراطي من خلال التأكيد عليه كثابت في شعار المملكة.
- تجاوز الازدواجية التي يثيرها موضوع تمثيلية الأمة، عبر الإقرار بأن الشعب هو مصدر السيادة وكل السلطات.
- تعزيز دور المؤسسة التشريعية، سواء في مجال التشريع (توسيع مجال التشريع)، أو في مجال المراقبة (استجواب الوزراء، تشكيل لجان للتحقيق..)، ليشمل كذلك مجال المصادقة على الاتفاقيات الدولية. وفي نفس الوقت تقوية وظيفة المعارضة داخل المؤسسة التشريعية من خلال تخفيض النصاب القانوني المطلوب في اللجوء إلى بعض آليات المراقبة، وتمكينها من رئاسة الجان ذات الأهمية الخاصة.
- تعزيز سلطات الوزير الأول، والحكومة معا، بإلغاء المجلس الوزاري وإعادة النظر في كيفية تعيين الحكومة والوزير الأول من الحزب أو التكتل الحزبي الفائز بالمرتبة الأولى، وإعطاء الحق للوزير الأول في اختيار الوزراء وعزلهم، أو من خلال إعادة النظر في الصلاحيات التي يضطلع بها (الإقرار الصريح برئاسته للسلطة التنفيذية، وبصلاحية الحكومة في وضع وتنفيذ السياسة العامة للدولة، وتعيين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين، وتحويل صلاحيات المجلس الوزاري إلى مجلس الحكومة...).
- الإقرار الدستوري بالقضاء كسلطة، والتنصيص الصريح على استقلاليته عن كل السلطات الأخرى، وإقرار فصل وظيفة وزير العدل عن المجلس الأعلى للقضاء، ويرتبط ذلك بتأهيل السياسة الجنائية والقوانين الجنائية.
- إرساء مقومات الدولة المدنية، عبر التأكيد على فصل الدين عن السياسة، بالنظر إلى أن الدولة المدنية هي الكفيلة بضمان فصل حقيقي للسلطات، وتكريس المساواة بين النساء والرجال، وإقرار حرية المعتقد.

ثانيا: المقترحات الخاصة ب"دسترة حقوق الإنسان وسمو المعايير الدولية":

يتعلق الأمر بأربعة أنواع من المقترحات، تهم أساسا دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وضمان المساواة بين النساء والرجال، والحقوق الفردية والحريات العامة، والحقوق اللغوية والثقافية والأمازيغية.

أ. فيما يخص دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة:

يمكن أن نحصر الأفكار والمقترحات التي طرحت في هذا الموضوع في ثلاثة جوانب أساسية :

1) تقوية آليات الحماية الداخلية لحقوق الإنسان :

ترتكز رؤية المشاركات والمشاركين في فعاليات المنتديات بخصوص هذا الموضوع من النقاط التالية :

- تجاوز إشكالية ثنائية الخصوصية الوطنية وكونية المواثيق الدولية، من خلال الإقرار الدستوري بسمو المعاهدات الدولية على القوانين الداخلية، والتنصيص على مرجعية المعاهدات الدولية في العمل القضائي، واعتبارها مصدر التشريع الوطني.
- وضع حد لإشكالية إصدار قوانين مخالفة للدستور، ويمكن أن يتم ذلك إما عبر الإقرار بالإحالة التلقائية للقوانين على المجلس الدستوري، أو عبر إعطاء المحاكم صلاحية مراقبة دستورية القوانين (تعديل مقتضيات المادة 25 من قانون المسطرة المدنية)، أو عبر إتاحة الفرصة للمواطنات والمواطنين لإمكانية الطعن في مدى دستورية القوانين.
- تعزيز آليات الحماية الدستورية والقانونية لحقوق الإنسان، وذلك عبر :
- التنصيص في ديباجة الدستور على تجربة العدالة الانتقالية في المغرب بوصفها اختيارا يهدف إلى القطيعة التاريخية مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتأصيلا لبناء دولة الحق والقانون، والتكريس الدستوري لحفظ الذاكرة، ومواصلة الانضمام للاتفاقيات الدولية المرجعية في مجال حقوق الإنسان.

- دسترة المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الوسيط..)، وتعزيز صلاحياتها، بالشكل الذي يعطيها استقلالية أكبر ويعزز سلطتها التقريرية، وتقوية حضورها الجهوي عبر خلق مندوبيات جهوية.
- التأكيد على أن الحكومة تضمن حق جميع المواطنين في الحماية ضد انتهاكات حقوق الإنسان أيا كان مصدرها، وتأمين وسائل الانتصاف ومتابعة مرتكبي تلك الانتهاكات.

2) دسترة الحكامة الأمنية :

- التنصيص الدستوري على الحق في الأمن ودسترة الحكامة الأمنية، بالشكل الذي يضمن إشراف الحكومة على الأجهزة الأمنية، ويكفل إمكانية محاسبتها ومراقبتها، وفي نفس الوقت إقرار مسؤولية البرلمان في ما يخص التشريع الخاص بها، وفيما يخص مراقبة السياسة الأمنية من خلال المساءلة البرلمانية واللجان المختصة في البرلمان ولجان تقصي الحقائق.
- التنصيص على الارتقاء بالعملية الأمنية إلى حفظ الأمن الإنساني والنظام العام في الظروف العادية والأزمات.
- إقرار المسؤولية السياسية والإشراف السياسي على الأجهزة الأمنية وإقرار المسؤولية التضامنية للحكومة في الحفاظ على الأمن.
- التنصيص على المراقبة القضائية للسياسة الأمنية (المجلس الدستوري، المحاكم المدنية، المحكمة العسكرية، المجلس الأعلى للقضاء).
- المراقبة المدنية : (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الوسيط).
- مراقبة المجتمع المدني (الجمعيات، مراكز البحث، الإعلام).

3) ضمانات عدم التكرار :

- تجريم التعذيب، والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والإبادة والعنصرية والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال المعاملة القاسية والمهينة والحاطة من الكرامة.
- التنصيص على عدم تقادم جرائم الاختفاء القسري والتعذيب والاعتقال التعسفي، ودسترة عدم الإفلات من العقاب.

ب ـ فيما يخص المساواة بين النساء والرجال:

تصب الاقتراحات والأفكار التي بلورها المشاركون والمشاركات في هذا المجال في تعزيز مساواة المرأة مع الرجل، كما يلي :

- الإقرار الدستوري بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي تجاوز الإشكال الذي تثيره مقتضيات المادة الثامنة من الدستور الحالي، التي تحصر المساواة بين المرأة والرجل في المساواة السياسية فقط.
- الإقرار بمنع جميع أشكال التمييز الموجه ضد المرأة.
- إقرار التمييز الإيجابي لفائدة النساء، والتنصيص بصفة خاصة على مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في مؤسسات اتخاذ القرار، فضلا عن إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية والميزانيات.
- التنصيص على إحداث مؤسسات وإطارات وطنية، تضطلع بمهمة تفعيل مبدأ مساواة المرأة بالرجل، وصيانة حقوقها (مثلا مجلس أعلى خاص بقضايا المرأة).
- تفعيل مقتضيات الاتفاقية الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، التي صادق عليها المغرب.
- ملاءمة مقتضيات القوانين التي تهم إن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة المرأة مع أحكام الدستور (الحق في استفادة الأبناء من تقاعد الأمهات عند وفاتهن، مسألة المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة).
- التنصيص على مسؤولية الدولة في اتخاذ كل التدابير ووضع السياسات والآليات الكفيلة بتفعيل المساواة بين الجنسين في مختلف مراحل بلورة السياسات العمومية وإنجازها وتقييمها.
- التنصيص على وضع قانون إطار يجرم العنف ضد النساء.

ج ـ فيما يخص الحقوق الفردية والحريات العامة :

تتحدد المقترحات الخاصة بمجال الحقوق الفردية والحريات العامة في ما يلي :

- التكريس الدستوري للمبادئ الأساسية للحقوق الفردية والحريات العامة.
- التنصيص على حق المواطنين والمواطنات في الوصول إلى المعلومة، وفي الحصول على الوثائق الإدارية، وفي الإطلاع على أرشيف الدولة.
- إقرار حق المواطن في المشاركة في الشؤون العامة، وفي تقديم العرائض الفردية والجماعية.
- الحق في المحاكمة العادلة.
- التكريس الدستوري لحرية التجول والاستقرار.
- التنصيص على حرية العقيدة والفكر، حرية الرأي والتعبير بكل أشكاله، وحرية تأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات والانخراط فيها، وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي بدون سابق إذن.
- إعطاء الصلاحية للقضاء وحده في منع الصحف، والجمعيات والأحزاب، والنقابات، وإلغاء العقوبات السالبة للحرية في جرائم الصحافة، والاكتفاء في تأسيس الأحزاب والجمعيات والنقابات بمجرد التصريح فقط.
- حماية سرية المراسلات والاتصالات، بما فيها المكالمات الهاتفية والإلكترونية...
- حماية الحياة الخاصة والعائلية، وحماية المعطيات الشخصية.
- إقرار حرية الإعلام والحق في الإعلام الجمعوي كشكل من أشكال التعبير والتواصل.
- الحق في الحياة، والسلامة البدنية، وإقرار منع عقوبة الإعدام.
- التكريس الدستوري للرعاية والعناية الخاصة بالأطفال، وبالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وكل الفئات في أوضاع هشة.

- إعطاء أهمية خاصة للشباب، من خلال إحداث ودسترة مجلس وطني للشباب.
- وضع الصيغ الكفيلة بضمان مشاركة وتمثيلية مغاربة العالم في الحياة السياسية المغربية، والتفكير في نفس الوقت في إعادة النظر في تركيبة واختصاصات مجلس الجالية.

د ـ فيما يخص الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية:

نظرا للأهمية التي تحظى بها المسألة اللغوية ومسألة الهوية في النقاش العمومي في بلادنا، وانطلاقا من تنامي الوعي، لذا مختلف الفئات في المجتمع المغربي بأهمية رد الاعتبار للأمازيغية، وجعل الانشغال بمصيرها يعد مسؤولية كافة مكونات الشعب المغربي بتنوع أفكاره وتوجهاته ومرجعياته، فقد حظيت الجوانب المرتبطة الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية باهتمام خاص خلال هذه المنتديات، حيث طرحت بعض الأفكار في هذا الجانب يمكن أن نحصر أهمها كالآتي :

- دسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.
- التكريس الدستوري للتنوع الثقافي والتعدد اللغوي، والإقرار بالأبعاد المتعددة للهوية المغربية، (العربية، الأمازيغية، الإفريقية، الإسلامية، اليهودية، المتوسطية).
- دسترة المؤسسة الوطنية المعنية بالشأن الأمازيغي، وهيكلتها وفقا لمبادئ باريس، فضلا عن خلق إطارات جديدة تعنى بالموضوع (أكاديمية اللغة الأمازيغية).

ثالثا: المقترحات الخاصة ب"الحكامة المحلية الجهوية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية":

تهم المقترحات والأفكار التي طرحت في هذا المحور، أيضا، أربعة جوانب أساسية، تتعلق، أولا، بإشكالية الحكامة المحلية، في ارتباطها بحماية المال العام، ثانيا، بالآليات الكفيلة بتوفير حماية دستورية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ثالثا، بالشكل الواجب أن يتخذه التنظيم الجهوي المنتظر في

- تكريس آليات الديمقراطية التشاركية، بالشكل الذي يسمح بمشاركة فعالة للمجتمع المدني في تدبير الشأن العام المحلي، وتعزيز الآليات والوسائل التي تكرس حق المواطنين في مراقبة الشأن العام المحلي.
- إقرار مراقبة برلمانية لكل المؤسسات التي تمول من ميزانية الدولة.
- الحرص على متابعة المتورطين في نهب المال العام وقضايا الفساد، والإقرار باستثناء ناهبي المال العام من نظام العفو، وتعزيز ترسانة الاتفاقيات الخاصة بتسليم الفارين منهم، والحرص على إرجاع الأموال العمومية.

ب- الإجراءات الدستورية الخاصة بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية:

إدراج الحقوق التالية في الوثيقة الدستورية :

- الحق في التنمية والعدالة الاجتماعية وفي بيئة سليمة ونظيفة،
- الحق في التأمين الصحي والعلاج.
- الحق في الماء وفي الخدمات الأساسية، والحق في السكن اللائق وتجريم المضاربات العقارية، والحق في العدالة الضريبية.
- الحق في الضمان الاجتماعي، والحق في التعويض عن البطالة.
- إقرار مبدأ التضامن الوطني بين المواطنين والمواطنات وبين مختلف الجهات.
- التكريس الدستوري لحق النقابات في الدفاع عن المنخرطين فيها، إضافة إلى تأطير المواطنين وتنظيمهم، وإخراج القانون التنظيمي الذي ينظم الحق في الإضراب إلى حيز الوجود.
- وضع حد للتداخل الحاصل بين امتلاك السلطة وامتلاك الثورة.
- تكريس الطابع التعددي للإعلام، وطنيا وجهويا، بالشكل الذي يجعله معبرا عن التنوع الثقافي والتعددية السياسية والاجتماعية، ويضمن الحق للهيئات والجمعيات والمؤسسات المدنية لتأسيس قنوات إذاعية وتلفزية خاصة، وتنمية القيم وتشجيع الإبداع.

- دسترة المؤسسات المعنية بتدبير الحقل الإعلامي (الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري..) وضمان قواعد الاستقلالية والحرية والمسؤولية، وتكريس حق الأحزاب والتنظيمات السياسية في استعمال وسائل الإعلام.

ج ـ فيما يخص الجهوية والتقطيع الجهوي:

- اعتماد جهوية سياسية بأشكال مختلفة تراعي طبيعة الجهات وخصوصيتها السياسية والثقافية، وتسمح بإمكانية تأسيس الأحزاب والبرلمانات الجهوية.
- اعتماد آلية الاستفتاءات الجهوية والمحلية، وإعطاء الحق للمواطنين في المبادرة في هذا المجال وطرح قضايا محددة ذات الارتباط بتدبير الشأن العام المحلي والجهوي.
- اعتماد مبدأ التضامن الوطني بين مختلف الجهات.
- إدراج التقطيع الجهوي والانتخابي ضمن المجالات التي يختص بها البرلمان.
- اعتماد الاقتراع المباشر في انتخاب رئيس الجهة، وتشكيل أجهزتها المختلفة.
- إبراز وتحديد طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية والجهات، بالشكل الذي يضع حدا لنظام الوصاية كما كان يمارس في التجارب الجهوية والمحلية السابقة، وفي هذا الإطار تطرح الحاجة إلى إعادة النظر في دور الولاة والعمال، وأدوار السلطات المحلية عموما في التدبير المحلي، وأيضا في علاقتهم بالسلطة المركزية (تمثيليتهم للحكومة، وليس للدولة، وجعل تعيينهم اختصاصا موكولا للوزير الأول..).
- النص دستوريا على ضرورة صدور قانون تنظيمي خاص بالجهات.
- التنصيص على الطابع الجهوي للمؤسسات الوطنية للوساطة عبر إلزامية وجود مندوبيات لها في كل جهة.

د ـ فيما يخص أدوار الفاعلين المدنيين:

أبرز النقاش الذي عرفته مختلف اللقاءات الجهوية، تأكيد المشاركين، على ضرورة التكريس الدستوري لدور المجتمع المدني في النسيج المجتمعي. وذلك من خلال :

- التأكيد على قيم التطوع والمبادرة في ديباجة الدستور.

بلادنا، والتقطيع الجغرافي المناسب له، ورابعا وأخيرا، بتكريس أدوار ووظائف الفاعلين المدنيين في بنية الدستور المنتظر.

أ- فيما يخص الحكامة المحلية، وحماية المال العام:

من بين الأفكار التي ناقشتها المنتديات في هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى ما يلي :

- تقوية وتفعيل آليات الرقابة، عبر إقرار نظام وطني للافتحاص، وإلزام المؤسسات المعنية بالمراقبة بإحالة القضايا المتعلقة بسوء تدبير المال العام على القضاء، وتمكينها من الوسائل المالية والبشرية واللوجيستكية الكفيلة للقيام بمهامها، وتمكين الهيآت المدنية من اللجوء إلى المحاكم للدفاع عن المال العام.
- دسترة ومأسسة مبدأ تقييم السياسات العمومية للدولة وللجماعات الترابية، وخلق آلية مستقلة للتقييم على مستوى البرلمان، يعهد إليها تقييم السياسات العمومية بطريقة دورية.
- تعزيز آليات الشفافية في تدبير المال العام، وفي هذا الإطار تطرح أهمية التنصيص في الأنظمة الأساسية لمؤسسات الرقابة والتفتيش المختلفة على نشر التقارير المحاسبية التي تنجزها (المجلس الأعلى للحسابات، المفتشية العامة للمالية، المفتشية العامة للإدارة الترابية..) بما فيها التقارير الخاصة بمالية الأحزاب والنقابات المهنية والجمعيات التي تتلقى دعما ماليا من الدولة، أو المؤسسات التابعة لها.
- دسترة الهيأة المركزية للوقاية من الرشوة ومجلس المنافسة، وتعزيز أدوارهما الرقابية، وتخويلهما حق الإحالة على القضاء، مع وإقرار حماية قانونية للمبلغين عن جرائم الارتشاء.
- الإقرار الدستوري بوجوب التصريح بالممتلكات بالنسبة لجميع المسؤولين، وبوجوب نشر تقارير عن ذلك.
- دسترة الديمقراطية التشاركية بما يضمن إشراك واسع للمواطنات والمواطنين في تدبير قضايا الشأن العام بما فيها ضمان حق الأقليات الانتخابية في المواكبة والرقابة والتدبير

- الإقرار في الدستور بدور الجمعيات، إلى جانب الأحزاب السياسية والنقابات، في تأطير المواطنات والمواطنين والتعبير عن انتظاراتهم واقتراح التدابير الهادفة إلى النهوض بأوضاعهم (المادة 3 من الدستور الحالي).
- التنصيص على دسترة إطار مستقل خاص بالنهوض بالحركة الجمعوية (المجلس الوطني للحياة الجمعوية، أو المجلس الوطني للحركة الجمعوية).
- كما ركز المشاركون والمشاركات على بعض الأفكار التي من شأنها تعزيز أدوار الفاعلين المدنيين، ومن بينها :
- ضرورة وجود مخاطب رسمي للحركة الجمعوية داخل الإطار الحكومي (وزارة، كتابة دولة، مندوبية..).
- مأسسة العلاقة بين المجتمع المدني ومؤسسات الوساطة المختصة.
- التنصيص في القوانين على دور المجتمع المدني في تدبير قضايا الشأن المحلي عبر مأسسة علاقته وأدواره داخل المجالس المنتخبة (لجنة المساواة وتكافؤ الفرص نموذجا).

رابعا: "المجتمع المدني والإصلاح الدستوري: أية استراتيجية للتتبع والترافع":

- برز من خلال الورقة التوجيهية التي قدمت خلال هذه الجلسة والنقاش الذي أعقبها أن الحركة الجمعوية محكومة في رسم استراتيجيتها لهذه المرحلة الانتقالية بثلاثة رهانات كبيرة تحدد مدى قدرتها على التتبع والمرافعة لمسلسل الإصلاح الدستوري :

✓ الرهان الأول، يتعلق بضرورة تعزيز وتقوية التجدر المجتمعي للحركة الجمعوية، في ارتباط بالنقاش العمومي حول الإصلاح الدستوري وملحاحية التفكير في سبل تملك المجتمع لمختلف القضايا التي رافعت عليها الحركة المدنية تاريخيا أو تقدمت بها في مذكرات إلى اللجنة الاستشارية لتعديل الدستور. وفي هذا الصدد، تبرز أهمية انخراط الحركة الجمعوية في نقاش مجتمعي موسع حول القيم الفلسفية والمفاهيم السياسية الموجهة لتعديل الدستور ومن أمثلة ذلك الدولة المدنية والعلمانية في ارتباط بالحريات الفردية عموما وحرية المعتقد بشكل خاص، والملكية البرلمانية كطريقة للحكم تنبني على فصل السلط وتؤكد على الشعب كمصدر للسيادة ، والديمقراطية التشاركية كمفهوم جديد لضمان انخراط واسع

للمواطنات والمواطنين في تدبير الشأن العام، والجهوية السياسية وما تطرحه من تحديات لتجديد الهياكل السياسية والاقتصادية، وما تستدعيه من جاهزية لدى الجهات سواء على مستوى الإمكانات الاقتصادية أو الموارد البشرية.

- ✓ الرهان الثاني، يتحدد في أهمية بلورة مواقف مواكبة لمسلسل الإصلاح الدستوري بين مختلف الهيئات المدنية الفاعلة في إطار هذه الدينامية، وخاصة الموقف من الوثيقة الدستورية المنتظرة ومدى استجابة مضمونها لمقترحات الحركة الجمعوية وإمكانية عرضها على النقاش العمومي قبل المرور إلى مرحلة الاستفتاء، ثم طريقة تعامل المجتمع المدني مع محطة الاستفتاء وما تطرحه من تحديات على مستوى الشكل من حيث مراقبة الانتخابات ومجرياتها، وعلى مستوى المضمون بالتفكير المشترك في طرق تصريف الموقف من الدستور والتعبئة له.
- ✓ الرهان الثالث، ويهم الآليات المناسبة لتدبير هذه المرحلة الانتقالية سواء ما تعلق منها بتدبير توسيع النقاش المجتمعي حول القضايا ذات الصلة أو ما تعلق بمسلسل التتبع والترافع، ويفترض في هذه الآليات أن تكون مرنة وفعالة وتخدم أهداف جميع المتدخلين.

واستحضارا لهذه الرهانات، تركزت مقترحات المشاركين والمشاركات في فعاليات المنتدى الوطني التحصيلي حول الاقتراحات التالية :

- ✓ صياغة وثيقة تكون عبارة عن إعلان المبادئ المؤسسة لدستور ديمقراطي ودولة ديمقراطية، ويكثف مطالب وتصورات الحركة المدنية في المسألة الدستورية، وهو الإعلان الذي جرى عرض مسودته الأولية في الجلسة الختامية للقاء التحصيلي.
- ✓ تشكيل لجنة موسعة للمتابعة تعكس تمثيلية الجمعيات التي شاركت في منتديات "المجتمع المدني والإصلاح الدستوري"، تناط بها مهمة بلورة التصورات التي يمكن من خلالها للحركة الجمعوية أن تواكب حركية الإصلاح الدستوري والسياسي في مختلف مراحلها (الإعلان عن مشروع الدستور، الاستفتاء، ما بعد التصويت على الدستور).
- ✓ إطلاق دينامية النقاش حول المجلس الوطني للحركة الجمعوية، متابعة للنقاش الذي أطلقته المنتديات الجهوية في محور دسترة أدوار الفاعلين، وذلك بهدف إيجاد تصور منسجم لهذه الآلية تنطلق من الانشغالات والأهداف المشتركة لجميع مكونات الحركة الجمعوية المغربية.

Forum des Alternatives Maroc «FMAS»
53 rue Melouiya, Appt.16, 4e étage, Agdal
Rabat, Maroc
www.forumalternatives.org

avec le soutien de : Oxfam Novib